

جمهورية العراق  
الجامعة المستنصرية  
كلية الإدارة والاقتصاد

فاعلية الموارد المالية الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية  
العربية للمدة ( ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ )

أطروحة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة  
المستنصرية . وهي جزء من متطلبات نيل درجة  
دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

تقدم بها

نعمان عباس ندا الحياني

بإشراف

أ - د - سميع هاني العفير

بغداد

جمادي الاولى ١٤٢٦ هـ  
حزيران ٢٠٠٥ م

## " المقدمة "

شهد النظام الاقتصادي العالمي خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم مرحلة جديدة . أتسمت بتحريك رؤوس الأموال على نطاق دولي واسع ، حيث اكتسبت تدفقات رأس المال أهمية بالغة على اعتبار أنها مصدراً من مصادر تمويل التنمية في الدول المتقدمة والبلدان النامية على السواء . وبما أن البلدان العربية تمثل مجموعة من البلدان النامية . ونتيجةً لما تواجهه من تحديات تنموية تركزت وبشكل أساسي في شحة الموارد المحلية اللازمة لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية ، حيث تعد المدخرات المحلية ، المورد الرئيس في تمويل التنمية ، إلا أن هذا المورد لا يكاد في الغالب أن يصل إلى المستوى اللازم للمحافظة على معدل دخل الفرد السائد في معظم البلدان العربية التي يعد ارتفاع معدل نمو السكان فيها من أبرز خصائص مجتمعاتها . وأن الاتكاء على نظريات التنمية المبتوثة قد حَمَلَ معه قيام تنمية خبيثة دفع باتجاه تجذّر العديد من المشكلات كنتيجة طبيعية للاختلالات الداخلية والخارجية . بدءاً من الاختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي مروراً بكل التشوهات الأخرى وانتهاءً باختلال الموازنة العامة . ونتيجة لذلك وبناءً على الحاجة المتزايدة لتمويل التنمية ومواكبة ما تمر به الاقتصادات العربية من تطورات في مختلف مناحي الحياة اعتمدت البلدان العربية على التمويل الخارجي للنهوض باقتصاداتها ومجتمعاتها . وهي في ظل هذا السياق عرفت أكثر من مصدر تمويلي خارجي ومرت بمراحل مختلفة من حيث الأهمية النسبية التي أحلتها كل مصدر تمويلي من أجمالي تمويلها الخارجي . فحقبة السبعينيات من القرن الماضي أتصفت باحتلال القروض المكانية النسبية الأعلى من مصادر التمويل الخارجي لهذه البلدان . إذ اتجهت بإفراط نحو الاستدانة وشجعها على ذلك الظروف الاقتصادية الدولية التي سادت في السبعينات . إذ تصاعد الدور الإقراضي لمؤسسات الصيرفة الدولية مع توسع آليات الإقراض والاقتراض التي أتاحتها وجود الأموال النفطية التي وظفت في مؤسسات الصيرفة الدولية الخاصة لينصب هذا الاتجاه في عقد الثمانينات من القرن الماضي في خلق ما يسمى بشرك المديونية الخارجية . فاندلعت أزمة المديونية المالية الدولية في بداية الثمانينات . وتقلص على أثرها حجم الإقراض المصرفي الدولي . وتراجعت أهمية مساعدات التنمية الرسمية في مصادر التمويل لهذه البلدان . مع بروز اتجاه متصاعد منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي يدعو إلى فتح اقتصادات البلدان العربية أمام الاستثمارات الأجنبية من حيث كونها مصدراً بديلاً للإقراض المصرفي . ولم يكن من قبيل المصادفة أن يتزامن هذا الاتجاه مع إعادة تشكيل النظام العالمي الجديد الذي تستند أسسه إلى زيادة التدويل والتداخل والعالمية في الاقتصاد الدولي بوساطة آليات تولت إرساءها المؤسسات المالية الدولية ( صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . ومنظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسية ) . تستطيع

ضبط مسارات إقتصادات البلدان النامية والعربية منها . وبذلك يصبح من الأهمية بمكان تأشير الدور الذي يمكن أن تلعبه الموارد المالية الأجنبية في عملية التنمية الاقتصادية ، وفي تقدم وتطور البلدان العربية اقتصاديا واجتماعيا وسياسياً . لذا من الضروري أن تسعى البلدان العربية ( النفطية وغير النفطية ) ومن خلال سياساتها الاقتصادية إلى أن تبذل الجهود في كيفية تحسين كفاءة استخدام التمويل الخارجي . لا سيما خلال العقد الأخير من القرن العشرين ، وإطلالة الألفية الثالثة على العالم . في ظل سباق محموم بين دوله على إعادة تقييم سياساتها المختلفة . لكي تدخل القرن الجديد وهي أكثر منعة واستعدادا . لذلك تحاول هذه الدراسة أن تضع لبنة متواضعة . لبيان وتشخيص الجهود المبذولة من قبل البلدان العربية في توجيه وتصحيح مسارات التمويل الخارجي وإفرازاته السلبية لغرض النهوض بعملية التنمية الاقتصادية